العلاقات السورية الأمريكية: ما هي الاوراق الباقية بيد دمشق؟

محي الدين قصار*

■ يسارع جميع المعنيين من السلطة في سورية بالتنفس الصعداء معتقدين أن الأزمة التي تعصف بالنظام قد مرت. ويعكف البعض على سرد أحداث الواقع الجديد خلال الأشهر الماضيات على أنها انعكاسات خارجية لـ«صفقة» سرية بين النظام والادارة الأمريكية. ولكننا بامكاننا أن نقدم تحليلا أكثر دقة وأقدر على المساعدة لاستشفاف واقع العلاقات بين النظامين من وجهة نظر تحليلية علمية. وسنقوم بتقديم تطبيقا لنظرية معروفة في علم الاقتصاد تحت اسم «نظرية الاتفاقات غير الملزمة» أو «غير التعاقدية» وهي معروفة تحت الاسم الانكليزي Game Theory هذه النظرية لها تطبيقاتها الكثيرة في كثير من المجالات. وينتج عن هذا التطبيق ما أسميه بـ«التعاون الصدامي» (أو الاشتباكي) حيث يستمر طرفي النزاع بالاشتباك الظاهري في نفس الوقت يقوم الطرف الضعيف بالتعاون وبتنفيذ مراد الطرف القوي من حيث يدري أو لا يدري. وبذا تتلخص نتيجة تطبيقها على العلاقات السورية ـ الأمريكية بنتيجة واحدة: بأن النظام في سورية يتعاون مع الولايات المتحدة في كل الأمور التي تتطلبها الأخيرة منه سواء أرادت الحكومة السورية أم لم ترد. وطالما بقيت أولوية بقاء النظام الديكتاتوري المبني على البطش وتغييب دور المواطن فان النظام السوري سينفذ طلبات الادارة الأمريكية رضيت أم لا ترض. وأن هذا التعاون الاشتباكي سيؤدي باستمرار لاضعاف الطرف الضعيف والتزامه للرضوخ لطلبات الطرف القوي بصورة تصاعدية. وأسوأ ما في هذه العلاقة معرفة الطرف القوي (امريكا) بغياب قوة داخلية (لشعب) تجعل تكاليف تعاون الضعيف (النظام) معها أقل من تكاليف عصيانه لها.

ولكي ندرك مستقبل العلاقات السورية الأمريكية والدور السوري لا بد من الاجابة على سؤالين: الأول حول ما تريده أمريكا من السلطة السورية، والثاني: حول ما يمكنه أن تقدمه سورية للمشروع الأمريكي. عندها يصبح بالامكان التمكن من استنتاج رؤى لحراك العلاقات السورية الأمريكية خلال فترة تمتد من ستة أشهر الى ثمانية عشر شهرا قادمة.

فما الذي تريده الولايات المتحدة من السلطات السورية؟

خلافا للاسطوانة المشروخة التي عكف المسؤولون السورين ترديدها بأن ادارة الرئيس بوش لا تعرف ما تريد من سورية؛ فان ما تطلبه هذه الادارة من السلطة السورية واضح وصريح وقد عبرت عنه الادارة الأمريكية في أكثر من مناسبة وعلى لسان أكثر من جهة. ونحن لا نناقش شرعية هذه المطالب الأمريكية ولا تعارضها مع مصالح شعوب المنطقة، ولكننا نعرضها كما هي بأقل التفاصيل الممكنة. وهذه المطالب الأمريكية تتلخص بأربع نقاط:

1. أنهاء الوضع القلق في لبنان عن طريق الاعتراف بعلاقات متكافئة مع الحكومة اللبنانية مما يرافق هذا من كف يد التدخل في الشأن اللبناني وتبادل سفارات بين البلدين، وهذا يقضي لاحقا حلا يقر بلبنانية «مزارع شبعا» وفصل المسار اللبناني عن المسار السوري فيما يقتضي المباحثات مع الكيان اليهودي.

2. نزع السلاح من حزب الله وتحويله لمنظة سياسية تقر بالشرعية اللبنانية وتعمل من خلال اللعبة السياسية اللبنانية القائمة.

3. الضغط على حماس وقيادتها ودفعها لقبول بحكومة وحدة فلسطينية على الطريقة الملائمة لاسرائيل. والاعتراف بوجود اسرائيل.

4. المساهمة في استقرار الأمن الأمريكي في العراق واستقرار حكومته. وتسليم اللاجئين الى سورية من العراقيين وأموالهم لسلطات الاحتلال.

وقد يختلف المتناقشون حول بعض حيثيات هذه البنود الأربعة، ولكن جوهر المطالب الأمريكية من سورية لا يختلف كثيرا عن جوهر هذه البنود كما قدمناها هنا. و لم يكن من باعث لكل الضغوطات الأمريكية ومطالباتها بحقوق الانسان والحريات وما الى هنالك من أدوات الضغط الأمريكية الا اخضاع سورية لهذه الشروط. وطفولية الادراك السياسي السوري ومحاولاته خلط الأوراق الفلسطينية والعراقية واللبنانية ولا سيما في ضوء الذعر الذي سببه التحقيق في جريمة رئيس الوزارة اللبناني اصابه بعجز مؤقت أخره عن رؤية «محدودية» هذه المطالب على السلطة ـ لا على الأمة ـ، وقد مضى وقتا لا بأس به قبل أن تدرك السلطة في سورية هذا رغم تكرار التأكيدات الأمريكية على لسان وزيرة خارجيتها من أن الغرض هو تغيير سلوك النظام السوري لا تغيير النظام.» وقد يعتقد البعض أن السلطة السورية عند أدعاءاتها بأنها الدولة العربية الوحيدة «الصامدة» بوجه «الهجمة الأمريكية» ولكن حقيقة الواقع فان السلطة السورية غارقة بكل ماتملك بتنفيذ المخطط الأمريكي في كثير من النقاط. بينما تجد نفسها تسبح بالتيار الأمريكي الجارف في القضايا الأخرى رغما عنها بعد أن سلبها غياب شرعيتها الداخلية وسلسلة أخطائها السياسية المتلاحقة كل وسائل الصمود.

ما الذي يمكن للقيادة السورية أن تفعل من اجل المشروع الأمريكي في المنطقة؟

تدعي سورية بأنها تملك ورقة الصمود العربي في لبنان تحديدا. فاذا عدنا لمرحلة العدوان الاسرائيلي الأخير على لبنان نرى انعكاس رؤية النظام السوري لما يملكة من أوراق ومبادرات. فقد كان يحز في قلب كل سوري وهو يشاهد سفراء سورية على القنوات الاخبارية الأمريكية «يتسولون» الوصال الأمريكي مقابل الدور الممكن الذي قد تلعبه حكوماتهم في «كبح جماح» المقاومة اللبنانية خلال الحرب الاسرائيلية على لبنان هذا الصيف. وقد كان لسان حال السلطات السورية وممثليها يقول، بصيغة أو أخرى، بأنهم قادرون على «تحجيم» المقاومة ولكن على الادارة الأمريكية أن تعترف بدورهم وتتواصل معهم. وقد بلغ التبذل بالطرح والتكرار واللجج درجة مل منها الصحافيون أنفسهم وتضائلت معه دعواتهم لهؤلاء السفراء للحديث على برامجهم.

وقبيل نشر تقرير بيكر ما أن سرب البعض أخبارا عن احتمال الحاجة الأمريكية للسلطات السورية في العراق حتى يطير وزير خارجيتها ليعانق اعضاء الحكومة العراقية وكأن الدنيا بألف خير. فالسلطة السورية لا هم لها الا خلق اعتراف دولي بوجودها بعد أن فقدت كل مبررات الوجود الداخلي والخارجي. وكل الامكانات المتاحة لسورية اليوم تخضع لهذا الوهدف الوحيد دون أي اهتمام عن نتائج ما تعرضه السلطة السورية من خدمات على الأمريكان.

فمن حق المواطن السوري أن يتسائل: «لو أن ادارة الأمريكية استجابات لطلبات السفير السوري خلال حرب هذا الصيف» مالذي كان بامكان السلطات السورية أن تفعل وما كان بامكان السلطة السورية أن تقدمه؟ مما لا شك فيه أن الأمريكيين لن يطالبوا سورية بالتدخل لايقاف الهجوم الاسرائيلي بل كان الثمن الذي ستدفعه سورية مقابل الوصال الأمريكي هو رأس المقاومة لبنانية وسحب سلاحها ولو تحول لبنان الى ساحة حرب أهلية من جديد. لقد كانت القيادة السورية تلعب بآخر ورقة تملكها وهي نزع سلاح حرب الله.

فهل حقا تملك سورية الورقة اللبنانية؟ فعلى الصعيد اللبناني يبدو أن السلطة السورية عاشت بوهم الماضي ولفترة طويلة. وقد لخص هذا الوهم بعبارة واحدة رئيس ديبلوماستها السابق ومصمم سياستها الخارجية لما يزيد عن ثلاثين عاما السيد عبد الحليم خدام بقوله: «يعتقد الرئيس [بشار [بأنه يستطيع أن يساوم أمريكا على لبنان مقابل العراق.» طبعا هذا الادراك له سابقة تاريخية حين ساهم حافظ الأسد بالهجوم على العراق بقوات فعلية عام 1991 مقابل تمكين الجيش السوري من دخول بيروت الشرقية وسحب أمريكا الغطاء عن ميشيل عون وأتباعه.

وقد وعدت الولايات المتحدة وقتها برعاية مؤتمر سلام دولي بين سورية والكيان العبري، عقد لاحقا في مدريد ولم تحقق سورية منه أي نتيجة سوى تكريس احتلال الجولان السليب.

ويبدوا أن القيادة السورية كانت تطمع أن تعيد المسرحية مرة ثانية بعد أن عملت أجهزة اعلامها تحضير الجماهير ولسنوات طويلة لفكرة بأن سلاما لا يستعيد الجولان كاملا هو سلام «الشجعان» لأنه سيجنب سورية مصير «الفوضى» العراقية بل أن حالة الخوف التي كررتها ولعبت على وترها السلطة السورية جعلت بعض قطاعات من المجتمع السوري ولا سيما المستفيدة من الحكم القائم مستعدة للتخلي عن الجولان بالكامل مقابل الاقرار بشرعية وجود العائلة الأسدية في الحكم. ولكن من الواضح أن العلاقة الأمريكية الاسرائيلية القائمة تلعب بالكامل لصالح الكيان الصهيوني. فقد تمكنت القيادة السورية بفضل سلسلة طريلة من الأخطاء القاتلة في لبنان من انهاء دورها اللبناني ولم يبق لها سوى دورا ثانويا لا يمكنها أن تلعبه الا من خلال فريقا آخر مثل حزب الله. وبذلك حقق العدو هدفا ديبلوماسيا باخراجها من لبنان نهائيا. أما حزب الله فقد تم خلال هذا الصيف تحييد أثره على الجبهة حيث وضع الجيش اللباني والقوات المتعددة الجنسيات كمنطقة عازلة بينه وبين أسرائيل. فباتت قدرة سورية على لعب الورقة اللبنانية ضد اسرائيل من خلاله محدودة جدا. وقد تعزز دور حزب الله بالنصر البطولي الذي حققه هذا الصيف، ولكن التغيرات الميدانية جعلت تعبيرات القوة السياسة والمعنوية التي حققها الحزب تعبر عن نفسها في بيروت عوضا عن الجنوب وضد الفرقاء اللبنانيين عوضا عن العدو الصهيوني.

وسورية اليوم وحلفائها اللبنانيون يواجهون هذه الأيام «حدود الممكن» الذي يملكون فعله على الساحة اللبنانية. والادارة الأمريكية أكثر ادراكا لهذه الحدود. ولذا رأينا التعنت الأمريكي ورفضها تجديد الاتفاق الذي أبرمه الأسد الأب مع بوش الأب في أيلول (سبتمبر) 1990 أو أي اتفاق مصغر عنه. فالادارة الأمريكية تمكنت من دفع الدور السوري في لبنان الى أدنى حدوده، وأتى انتشار الجيش اللبناني وقوات الأمم المتحدة في الجنوب لتضع المسمار الأخير في نعش التحام المسار السوري مع المسار اللبناني. وسيتحول المسار اللبناني قريبا ليناقش قضايا قابلة للحل التوافقي مثل اللاجئين الفلسطيين في لبنان والمياه وغيرهما.

اليوم تتكرر القصة مع العراق. فمالذي تملك السلطات السورية أن تقدم للعراق. فالسياسة السورية منذ العدوان الاول على العراق قامت بقطع كل قنوات التواصل مع الشعب العراقي ومع المقاومة العراقية. فالادارة الأمريكية تدرك أن سورية لا تملك أي ورقة في العراق. حتى عملية مراقبة الحدود السورية العراقية لا تملك السلطات السورية القدرة على ضبطها أكثر مما فعلت حتى اليوم وهي أن فعلت المزيد فلن تتمكن من الوصول الى المستوى التي يتطلبه الدور الأمريكي منها. فالورطة الأمريكية متعددة الجوانب تحكمها معطيات داخلية سياسية وعسكرية من جهة كما أنها محكومة بقدر كبير بالمعطيات الدولية والدور الذي تزمع الولايات المتحدة بتبنيها.

والورقة الوحيدة التي تحملها هناك هو من خلال الدور الايراني. وعلاقاته مع الميليشيات الشيعية. وذلك خلافا للوضع اللبناني حيث كانت علاقات الايرانية مع حزب الله تمر من البوابة السورية. وكان الأسد الأب مارس قدراته على فرض «الفيتو» السورية على حزب الله في كثير من المواقع وكثير من المناسبات ومن بينها ما يتعلق بعض المخطوفين ونوعية السلاح الى آخر الأمثلة المعروفة بشكل جيد لدى قيادات حزب الله.

وفي علاقة السلطات السورية مع القيادات الكردية فالادارة الأمريكية تدرك جيدا أن الأكراد العراقيين يتحسن وضعهم يوما بيوم وأنهم ماكانوا ولم يكونوا في يوم قريبا مصدرا للازعاج. وان كانت القيادات العراقية الكردية تظهر الامتنان للسلطات السورية على ايوائها لهم خلال عهد صدام، ولكن هذه القيادات لها اهتماماتها الممتدة للأكراد السوريين والتي تعرف بأنها ستجد نفسها عاجلا أو آجلا في مواجهة مع الطبيعة الطبيعة الديكتاتورية للنظام السوري.

لم يبق لسورية اذا دورا الا قمع المقاومة السنية في العراق. فقد أحرقت السلطات السورية كثيرا من الجسور معها منذ اليوم الأول. فاعادة تسليم عائلات صدام حسين والمودعين في سجون سورية من بعثي العراق أو المسلمين لسلطات الاحتلال من المقاومة العراقية مازالت شواهد حية على خراب الجسور السورية مع المقاومة. وقد كانت السلطات السورية قد غضت الطرف عن بعض الجماعات في سورية التي تجمع المساعدات للمقاومة العراقية آملة أن تصبح هذه الجماعات ورقة في يدها عند الحاجة. وان أمكن اعتبار هذه الجماعات ورقة بيد سورية لكنها احرقت الدولة هذه الورقة عندما قررت استعمالها في محاولتها كسر الحصار عنها وايهام أمريكا من خلال الحدث بأن السلطة أيضا تواجه الارهاب العالمي. فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل تملك الحكومة السورية القدرة على التأثير على هذ الجماعات؟ وما هي حدود هذا التأثير؟

بامكاننا التأكيد هنا أن هذه الجماعات لايمكن بأي طريقة من خلال قراءة الأحداث على الواقع أن تعتبر ورقة بيد النظام في سورية. فمن طرف أول لا تملك هذه الجماعات «السورية» قدرة كبيرة وتأثير يذكر يمكنها من تغيير دفة قرارات المقاومة العراقية. فقد نسب لهذه الجماعات أو من له علاقة بهم محاولات الهجوم على مقر الأمم المتحدة الخالي وثم على مبنى الاذاعة والتلفزيون وأخيرا هجومها الفاشل على سفارة الولايات المتحدة في دمشق. فاذا افترضنا أولا أن هذه العمليات لم تكن الا بايعاز أم ترتيب من النظام السورية نفذت بجراحة مبضعية وتوقيت دقيق يسعى لاعطاء النظام بعض النقاط الايجابية التي تقربه من الادارة الأمريكية في مواجهتها «للارهاب الاسلامي.» وان صحت هذه النظرية فلا يمكننا ربط هذه الجماعة بجماعات المقاومة السنية في العراق ولا يمكن أن تكون امتدادا لها. فهذ العمليات اكدت اختراق هذه المجموعات من الأمن السورية وفقدت كل رصيدها عند المقاومة العراقية. فالنتيجة فأن السلطات السورية لا تملك ورقة المقاومة العراقية ولا أي من طرق التواصل معها.

ومن جهة أخرى لنفترض صحة هذه نسبة هذه العمليات لهذه الجماعات فانها تعكس من جهة قدرة تنظيمية داخل سورية على القيام بالعمل العسكري المباشر، ومن جهة أهم أنها في وضع سياسي كان يحد من لائحة الأهداف الممكنة سياسيا لها. فهذه العمليات كانت أقرب للعمليات الاعلامية بطبيعة الأهداف المختارة منها للعمليات الفعلية العسكرية. وعلى النظام في سورية أن يدرك أن قائمة الأهداف الممكنة لمثل هذه العمليات ستتضاعف آلاف المرات لو أن السلطات السورية دخلت في مواجهة معها.كما تقضيها الاستجابة للطلبات الأمريكية.

وان كان النظام السوري قد تمرس هذه اللعبة بمهارة خلالا الحرب الأهلية اللبنانية لما يزيد عن تسع عشرة سنة، ولكن الوضع العراقي والسوري يختلفان بشكل كامل. فوجود الجيش السوري في لبنان أوجد قواعد لعبة وامكانت لا تملكها سورية في العراق؛ فمجالات المناورة هنا محدودة جدا بالنسبة للسلطات السورية. ومن ناحية أخرى، فان اي تدخل سوري مباشر سيكون مختلفا تماما عن التدخل السوري في لبنان. فالتدخل السوري في لبنان دخل بموافقة أمريكية للأسد الأب وغطاء عربي وبطلب من حكومة «شرعية». أما التدخل السوري الممكن فهو تدخل مرفوض دوليا وعربيا ولكن الأهم من هذا فانه لا يمكن ان ينظر له الا من باب الدخول السوري كطرف الى جانب الميليشيات الشيعية العراقية في حربها الاهلية مع القوات السنية. ولو أخذنا بعين الاعتبار رؤى الادارة الأمريكية ـ ديمقراطيين او جمهوريين ـ للعداء الايراني؛ فان الادارة تدرك تماما بأن المواجهة القادمة مواجهة أمريكية ـ شيعية في العراق أكثر منها مواجهة مع المقاومة السنية. وأن أي دور تلعبه سورية لا بد أن يضع سورية في مواجهة مع القوى الشيعية، وهذه مطلب أمريكي تدرك أن سورية عاجزة عن تقديمه.

هل السلطة سورية بحجم المواجهة مع المقاومة العراقية وامتداداتها العالمية؟

ومن جهة أخرى يمكننا أن نتسائل فيما اذا كانت السلطة السورية تدرك عواقب المواجهة مع هذه الجماعات وأطرافها المنثورة بين طرابلس وبغداد مرورا بدمشق وحلب والقامشلي، فطوال سني الاحتلال سكتت هذه الجماعات على مضض عن التعاون بين المخابرات السورية والأمريكية ولا سيما في مجال ملاحقة القاعدة وفتح مركز مخابرات فرع «فلسطين» ووضعه تحت تصرف المخابرات الأمريكية كسجنا سريا ومركزا للتحقيق معهم وتعذيبهم. كما أن هذه الجماعات لم تنس بعد دور القيادة السورية التي مدت العون المعلوماتي للقوات الأمريكية مما ساهم في سقوط أبو مصعب الزرقاوي شهيد القاعدة وغيره من شهداء القاعدة. وان كانت هذه الجماعات قد تناست كل هذا لأمور تكتيكية تتعلق بالمرحلة ولكنها لا تنس أن نظام الأسد لا يقل «كفرا» عن غيره. والنظام السوري عليه ان يدرك ابعاد مثل هذه المواجهة. فالاشتباك الممكن مع القاعدة سيجعل معركته مع الجناح العسكري لـ«الاخوان المسلمين» في مطلع الثمانينات يبدوا كنزهة صيفية. كما أن السلطة السورية سبق أن ذاقت وبال مواجهة «مصغرة» جدا من هذا النوع في طرابلس لبنان حين حاولت تطهير المدينة من بقايا القوات العرفاتية ومن والاهم من سنة لبنان رغم مساعدة الأوضاع العربية والدولية آنذاك على تحقيق نصر ولكن بأي ثمن؟ ونقول «مصغرة» فالوضع العسكري والمادي للسنة العراقية لا يوازي الوضع السني في شمال لبنان ذلك الوقت. كما أن الوضع العربي اليوم ينظر لكل ما قد يؤدي الى مثل هذه المواجهة من منظار المواجهة السعودية (الأمريكية) ـ الايرانية التي يطلق عليها تبذلا المواجهة الشيعية – السنية.

اذا فكيف نرى الفترة القادمة للعلاقات السورية الأمريكية؟

من الواضح أن الادارة الأمريكية لا يمكنها أن تطالب النظام السوري بأكثر مما يقوم بفعله اليوم. وهذه الادارة غير مستعدة لدفع أي ثمن يطلبه الأسد منها لما سيقدمه لها مجانا في نهاية المطاف مكرها أم غير مكره. وقد كرر المسؤولون الأمريكيون هذا في أكثر من مناسبة عندما رددوا عبارة «سورية تعرف ما المطلوب منها» أما تعنت الأسد مع الطلبات الأمريكية فليس لأنه لا يريد الخضوع بل لأنه يسعى للحصول على ثمنا لخضوعه. فقد وصل الطرفان الى مرحلة «التعاون الصدامي» فسورية تسعى عبثا أن تؤكد امتلاكها لورقة ما في الساحة اللبنانية والادارة الأمريكية قلمت أظافر التدخل السوري في لبنان وحددت مجاله بما يضمن انشغال الأطراف الأطراف المعنية ريثما يستقر لها الوضع في الشرق دون أن تدفع بالوضع اللبناني بكامله الى حضن الراعي الفرنسي.

وقد حجمت الجبهة السورية ـ الاسرائيلية ولم تعد هناك حاجة للسلام السوري ـ الاسرائيلي فباتت قدرة سورية على المطالبة بالجولان اقرب للاستجداء منها للضغط. وهذا يناسب الجانب العبري من المعادلة واتباعه في السياسة الأمريكية. في حين تتفلت أطراف الورقة الفلسطينية من يدها فها هي وقد أصبحت «حكومة وحدة وطنية فلسطينية» بشروط اكثر مناسبة لاسرائيل مطلبا فلسطينيا بل حماسيا أيضا. وقريبا جدا لن يجد الأستاذ مشعل داع للاستمرار عمله من دمشق وسيتغلب دواع الاستقلال الداخلي الفلسطيني عن مرجعية الأثر السوري في قراره.

فالجبهة الوحيدة الباقية هي الجبهة العراقية، فكما أن السلطة السورية وصلت بقدرتها على تقديم العون للقوات الاحتلال الى أقصى امكاناتها، تدرك أن «الوفاق الصدامي» سينتهي قريبا باشتباك قريب مع القوات الأمريكية، لذلك نراها قد ألقت القناع جانبا على الساحة العراقية، فبدأت بمعونة حلفائها من الشيعة المقربين لايران أو من خلال عملائها المباشرين بمطاردة السوريين المهاجرين منذ عقود الى العراق على أنهم معارضين سوريين. وبذلك تحقق مكسبين؛ الأول هو استئصال أي امتداد للمعارضة السورية في العراق قد يستخدم في المستقبل في عملية تغيير الحكم في سورية أو يدعم لعملية تغيير ما. أما المكسب الثاني فهي تصفية حسابات قديمة تقصد اشاعة الخوف في قلوب المعارضة السورية في الداخل والخارج.

طبعا هذه الأعمال لا تعني رضا الطرف الأمريكي عنها أو عدم رضاه، فالادارة لا يمكنها أن توقف مثل هذه العمليات لعدة أسباب أهمها كلفة مكافحة هذه العمليات في الوضع الحالي. أما السبب الأخطر هو أن هذه العمليات من الطرف السوري تدفع باتجاه المصلحة الأمريكية في مرحلة ترتيب الأوراق من جديد في العراق، فمع كل عملية يزداد الشرخ بين السلطة السورية والسنة ومقاومتهم في العراق، وهذا الشرخ ضروري جدا لنجاح المواجهة الأمريكية–الشيعية في العراق. كما أن هذا الشرخ يسهم في اضعاف المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكي، وهذا كله يصب في المصلحة الأمريكية.

والى أن يتم تغيير كبير في معطيات الموقف العراقي فان السلطة السورية ستبق مصدر «معارضة ظاهريا» للمشروع الأمريكي في المنطقة. وستسعى جهدها لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب على المستوى الأمني على الأقل محاولة لاستباق العاصفة القادمة علها تتمكن من المحافظة على الحكم. ولكنها كأمر واقع تلعب في اطار مصالح المخططات الأمريكية وهي تدرك أن تعاونها هو «تعاونا صداميا» وكل مطالبها أن يتحول هذا التعاون الى تعاونا يكسب رضى الادارة الأمريكية عل وعسى أن تمن على النظام بحلة الشرعية والاعتراف.

* اقتصادي وأكاديمي سوري يقيم في شيكاغو
kassarm@yahoo.com

مفهوم السلطة والتغيير في الوطن العربي

عبدالله العبادي*

■ قالها احدهم حتى في زمن الحرب، زمن التقهقر والضعف وزمن اللااخطاء. قال ان من حقه ان يفعل ما يشاء بصفته الرئيس. الرئيس او الحاكم في الوطن العربي له الحق المطلق في فعل ما يريد، ان يريح البرلمانيين من الاتعاب ويحله بالكامل دون مبرر، ان يسترد حقائب الوزارات من وزرائه ويمنحهم عطلة، ان يذهب بالشعب كاملا حتى الى الجحيم فهذا ايضا من اختصاصه.

الحاكم اصبح من المقدسات في مفهوم السلطة العربية، والمدنس ان تقول او تنتقد الحاكم. فانت اذن متهم بتدنيس سلطته والمتهم، في هذه الحال، متهم حتى ولو ثبتت براءته.

من المفارقات في الانظمة العربية ان الحاكم يخلد في السلطة ما دام حيا، ويهتف له بالتخليد ميتا، فالحاكم العربي لا يموت ابدا. انهم اكثر الناس وفاء للسلطة، احبوها حتى العظم ولن يتركوها حتى آخر الانفاس كما قال احدهم. لا يريدون ان يتركوها لأولئك الذين يريدون التغيير، لانهم ـ اي حاملي فكر التغيير ـ في نظر النخبة الحاكمة غير مؤهلين لهذا الاستحقاق وغير جديرين لهذه المهمة. وهذه نقطة مشتركة بين النخبة الحاكمة والمجنون. تتغير الدساتير لتتماشى مع حاجيات الحاكم، ولا تتغير السلطات لتتماشى مع الدساتير او مع رغبة العامة من الشعب. الانسان العربي تآلف مع الوضع ولم يعد هو ايضا يريد التغيير. الخوف من التغيير اجهض حلم المستقبل، اغتال فكرة البناء المشترك لكل المكونات بمختلف اطيافها وانتماءاتها. والعمل السياسي اجمالا لا ينضج بدون نقد وفكر آخر يحمل البديل.

ان مفهوم السلطة الابدية في منظومة الحكم العربي له جذوره في التاريخ، هذا المفهوم افقد السلطة العربية مصداقيتها، انتخاب الحكام العرب بالطريقة الحالية يغتال اي محاولة للخروج من المأزق. فغياب فكر معارض ونقد بناء يطيل عمر هذه السلطة ولو على حساب شعوب قتلتها الوعود وطول الانتظار.

* باحث سوسيولوجي يقيم في فرنسا
a.elabbady@gmail.com

العراق: وهَم الحكومة المُنتخبة ووهَم الدستور المُنتخب

هيَثم القَيّم*

.1.

تَعتَد الدول والشعوب بديمقراطيتها ليس بسبب مشاركة الناس في الانتخابات ولا حتى بنزاهة هذه الانتخابات رغم اهمية هذين العاملين، ولكن الأهم لمقياس سلامة الحياة الديمقراطية هو معرفة الناس لماذا ينتخبون ومن ينتخبون...!!! (واعتقد ان معظم جهابذة السياسة الحاليين عندنا عاشوا في الغرب ويعلمون هذه الحقيقة..!!)، عندما يُقدم المواطن هناك على صناديق الاقتراع فهو اما يريد تغيير المنهج الذي يحكمه حاليا لعيوبه واخفاقاته أو لتثبيت المنهج الذي يحكمه لنجاحه وحسناته وعليه فهو يختار البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يطرحهُ ويُمثله الحزب الفلاني أو السياسي الفلاني وفقاً لهذا المعيار...!!

وبالتأكيد هو يعرف رموز وأشخاص هذا المنهج أو ذاك ويعرف خلفياتهم وتاريخهم وقدراتهم، واقرب مثالين شاخصين أمامنا حاليا هما المثال الفلسطيني والمثال الأمريكي، فالشعب الفلسطيني ذهب الى صناديق الانتخابات ليختار منهجاً غير منهج حركة فتح بعد كل الاخفاقات التي مُني بها وعلى كافة الصُعد، واختار منهج حماس طلباً للتغيير والاصلاح وهو بالتأكيد يعرف من هي حماس ومن هم رموزها وقادتها وما هي خلفياتهم... وكذلك عندما اختار الشعب الأمريكي الحزب الديمقراطي في الانتخابات النصفية الأخيرة أراد بذلك تغيير المنهج الذي سار عليه الحزب الجمهوري وسَئمه من سياسات بوش وأدارته وهو بالتأكيد يعرف رموز الديمقراطيين وخلفياتهم وقدراتهم ، فهل الانتخابات التي جرت عندنا سواء الأولى أو الثانية ينطبق عليها نفس المعيار لكي تتغنى بها الطبقة السياسية الحاكمة الآن ليل نهار وتَعتدُ بها وتعتبرها (شرعية)...؟

كلنا نعرف أن جميع الكتل والكيانات السياسية التي ترشحت للانتخابات وبلا استثناء لم تطرح برنامجاً سياسيا واقتصاديا واجتماعيا واضحاً وانما اشتركت جميعها بمقولات عامة وعائمة من قبيل «الديمقراطية، الفيدرالية، الحرية، الاستقلال، الوحدة الوطنية، النزاهة...الخ» وحتى استخدام هذه المفردات كان عند الغالبية منهم ركوباً للموجة وليس أيمانا حقيقيا بها (باستثناء الفيدرالية وهذه لها قصة اخرى ليست موضوعنا الآن!!)، أذن لم يطرح منهج متكامل من قبل المرشحين يقدم برنامجاً لبناء عراق ما بعد 2003/4/9 فعلى ماذا صَوّت الناخب العراقي...؟؟

وكلنا نعرف أيضاً ان العراق أعتُبر منطقة انتخابية واحدة بمعنى أن القوائم المُترشحة والأشخاص المترشحين بشكل انفرادي كانوا يُمثلون العراق كله فماذا يعني ذلك من ناحية معرفة الناخب بالمرشحين وخلفياتهم وقدراتهم...؟ بهذه الصيغة اضطرّ ابن البصرة مثلاً لانتخاب مرشح من كركوك لا يعرفه ولم يسمع باسمه من قبل...!!! وكذلك ابن الأنبار أضطرّ لأنتخاب قائمة أو مرشح من الموصل لا يعرفه ولم يسمع بأسمه من قبل...!! ونعرف جميعاً أن القوائم عندما طُرحت لم تُعلَن جميع اسماء المنضوين داخلها وقيل في حينها ان المبرر هو الوضع الأمني، اي ان المواطن لم يكن يعرف من شخوص القائمة سوى عدد لا يتجاوز اصابع اليد الواحدة، وحتى هؤلاء المُعلنة اسماؤهم، كم عدد المواطنين الذين يعرفونهم جيداً ويعرفون خلفياتهم وقدراتهم (واقصد هنا قبل الدعاية الأنتخابية وقبل لصق البوسترات)، فمثلاً كم ناخب كان يعرف السيد عدنان الدليمي جيداً قبل ذلك وكم ناخب كان يعرف السيد ابراهيم الجعفري جيداً قبل ذلك..؟ اي ان الناخب في ديالى الذي انتخب قائمة السيد الدليمي لا يعرفه، والناخب في الشطرة الذي انتخب قائمة السيد الجعفري لا يعرفه... وهكذا بقية المرشحين... فلمن صوّت الناخب العراقي...؟

ان مشاركة الملايين من العراقيين في الانتخابات كانت طلباً للتغيير وتحسين الأوضاع المزرية التي كانت سائدة (وما تزال بالطبع) وكلنا نتذكر حين كان يُسأل المواطن عن سبب مشاركته في الانتخابات كانت الجملة الشهيرة والقاسم المشترك لجميع الاجابات هي: «نريد نخلَص».

اذن مشاركة الناس كانت أملا في الخلاص وتمنياً بوضع افضل، وليس أختيار برنامج او منهج مُحدد بعينه...!!!

أما لمن صَوّت الناخب العراقي وهو لايعرف المُرشحين ولا يعرف خلفياتهم وقدراتهم...؟؟

الغالبية العظمى منهم صَوّتت للطائفة والعرق بشكل «عمياوي» بعد حملات التجييش الطائفي والعرقي التي سبقت الانتخابات والاستغلال البشع والمقيت لمشاعر المواطنين الدينية والقومية،والضرب على الوتر الطائفي بحجة أنصاف المظلومين والمضطهدين في زمن النظام السابق، وبالطبع أنساقت جموع الناخبين وراء هذه الأكاذيب نتيجة عوامل عديدة منها الجهل وقلة الوعي ومنها التضليل الاعلامي واستغلال أسماءالمرجعيات والرموزالدينية وغيرها ... وألا هل يستطيع أحد ان يُجيبني كم سُنّي انتخب قائمة الأئتلاف الموحد، وكم شيعي اختار قائمة التوافق وكم تركماني اختار غير القائمة التركمانية وكم كردي اختار غير القائمة الكردية...؟

فهل بعد كل ذلك يمكن أن نَعتد بانتخابات من هذا النوع وبالحكومة التي تمخضت عنها ونقول انها حكومة مُنتخبة وشرعية...؟

وأنا على يقين لو تكررت التجربة الآن سنجد نتائج مُغايرة تماما لما حصل في السابق بعد ان اكتشف المواطن العراقي كم كان مُضللاً، ومن هم السياسيين الذين صعدوا على اكتافه والى اين اخذوا الوطن ..!!!؟؟ وأول الناقمين على الوضع الحالي هم الشيعة من ابناء العراق الأُصلاء، وأنا على تواصل تفصيلي بأبناء المحافظات الوسطى والجنوبية، ولا القي هذا الكلام جُزافاً...!!!

.2.

أما موضوع الدستور (فمُصيبته اعظم..!!)، حيث من المعلوم أن الدستور هو أهم وأخطر وثيقة تصدر عن اي دولة لأنها بمثابة العمود الفقري لحياة المجتمع والذي يُنَظم العلاقة بين المواطنين والدولة ويضمن حقوقهما ويحدد مواصفات الدولة والمجتمع بما يضمن وحدة تراب الوطن ووحدة شعبه، وواجبات وحقوق كل الأطراف بما يحقق طموحات المواطنين في بناء مجتمع متقدم موحد ومزدهر ودولة مؤسسات يسودها القانون الذي يخضع له الجميع بلا تمييز، وهذا ما تشترك به كل دساتير العالم، أما التفاصيل فتختلف من مجتمع لآخر حسب تاريخه وانتمائه وعقائده وموروثه وظروفه... اذن وثيقة بهذه الأهمية في حياة الناس والمجتمع يُفترض أن تُكتب بتأن وحكمة وبمشاركة كل أطراف العيش المُشترك في الوطن الواحد ويُصاغ الدستور بما يضمن تحقيق الأهداف المشار اليها أعلاه.

فهل كُتب دستورنا وفق هذه المعايير والمواصفات...؟؟ لا أريد أن ادخل في تفاصيل الكيفية التي كتب بها الدستور وكيف (عُجن وخُبز) ولأية نوايا وأهداف...!!!

ولكن موضوعنا هو الاستفتاء الذي جرى على الدستور والذي كلما طلع علينا مُحلل سياسي «وما أكثرهم» أو مسؤول في الدولة يتبجح بأن 11 مليون عراقي صَوّت بنعم للدستور، وهنا أود ان اتناول مسألتين مهمتين في هذا الصدد:

1 ـ عند اقدام المواطنين على التصويت لوثيقة بأهمية وخطورة «الدستور» وخصوصاً في بلدنا العراق وتحت الظروف المعروفة من احتلال اجنبي وفوضى امنية وسياسية واقتصادية، وهو أي «الدستور» يؤسس لبناء دولة حديثة وديمقراطية، يُفترض أن يكون المواطن قد قرأ الدستور جيداً وفهم مواده ومضامينه وأهدافه ثم ذهب الى صندوق الاقتراع ليقول «نعم» للدستور، بوعي تام بأن هذا الدستور سيحقق له الأهداف المُشار اليها أعلاه...؟ وهنا أتسائل كم واحدا من الملايين التي قالت «نعم» للدستور أو قالت «لا» قد قرأ الدستور جيداً وان قرأه هل فَهم مواده ومضامينه...؟ أجزم ان الجواب هو أن 90 % من الناخبين أو المُصوّتين سواء بنعم ام بلا لم يقرأوا الدستور ، وأن قرأوه فلم يتمعنوا بمضامينه وابعاده...!!! ولكن الذي حصل (وانا عشت التجربة تفصيليا) أن الذين صَوتوا بنعم انما صوتوا انسياقاً وراء رموزهم ومرجعياتهم الدينية والسياسية ليس الا..!! بعد أن صُوّر له